

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/42/863
7 December 1987
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثانية والأربعون
البند ١١٤ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧

أداء الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة
لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن أداء الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ (A/C.5/42/40) و Add.1 إلى 16 و 18 إلى 36). وتدرك اللجنة أن نطاق التقرير مالي بحت ، وصليح به تقرير عن تنفيذ البرنامج سيقدم إلى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثامنة والعشرين وإلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وإلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين .

٢ - وكما هو مبين في الفقرة ٤ من تقرير الأمين العام (A/C.5/42/40) ، فإن الأداء المتوقع لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ يبلغ ٨٠٠ ٦٨١ ٢٨٩ دولار على أساس صافي (الإجمالي ٦٠٠ ٧٦٦ ٥٨٦ دولار) . وهذا بالمقارنة بمافي المبلغ ، وقدره ١٠٠ ٥٦ ٤٠٧ دولار (الإجمالي ٣٠٠ ٨٠١ ٧١١ دولار) الذي وافقت الجمعية العامة عليه في قرارها ٢١١/٤١ ألف المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ . والنقصان الصافي البالغ قدره ٣٠٠ ٣٧٤ ١١٧ دولار هو نتيجة احتياجات إنفاق مخفضة مقدارها ٦٠٠ ٢٤ ١٢٥ دولار يقابلها تخفيض في تقديرات الإيرادات مقدارها ٣٠٠ ٦٦٠ ٧ دولار . وفي ظل الظروف العادية ، يؤدي ذلك إلى تنقيح نزولي للاعتمادات ولتقديرات الإيرادات التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢١١/٤١ ألف وباء .

٣ - غير أنه ، على نحو ما بين الأمين العام في الفقرة ١ من تقريره (A/C.5/42/40) ، نظرا للأزمة المالية الراهنة ، وما ترتب عليها من تنفيذ عدد من تدابير الاقتصاد ، فإن :

.../...

"الوفورات الناجمة المذكورة في هذا التقرير تعكس نتائج إدارة النفقات في حدود الأموال المتاحة . لذلك فإن هذه الوفورات وهمية أكثر مما هي حقيقية ، حيث لا توجد أموال تحت تصرف المنظمة لكي تردّها إلى الدول الاعضاء . وعليه ، فإن هذا التقرير ، في حين يعرض نتيجة الإنفاق المتوقع لفترة السنتين ، لا يوصي بإجراء أي تغيير في المستوى العام للاعتمادات وتقديرات الإيرادات" .

٤ - وتوافق اللجنة الاستشارية على هذا النهج الذي يتفق مع النهج الموصى به في تقريرها المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين بشأن الأمانة المالية الراهنة للأمم المتحدة (A/40/1106 و Corr.2) . وفي الفقرة ١٧ (د) من التقرير المذكور ، أوصت اللجنة الاستشارية بجملة أمور منها أنه "ينبغي عدم تنقيح الاعتمادات للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ ، كما ينبغي ألا ترد إلى الدول الاعضاء الوفورات الناجمة عن ذلك" . وفي الفقرة ٣٠ من تقرير اللجنة الاستشارية الأول بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩^(١) ، تكرر اللجنة المذكورة تأكيد توصيتها وتقرر :

"أن هذا الموقف يقوم على مبدأ أن عمليات التأجيل و/أو التدابير المؤقتة التي سببتها الأمانة ينبغي ألا تمس قدرة الجمعية العامة والأجهزة المختصة الأخرى على صنع القرار وذلك فيما يخص البرامج المقررة التي تنفذها المنظمة" .

٥ - واستناداً إلى ما ورد أعلاه ، فإن الأمين العام يبين ، في الجدول ١ من تقريره (A/C.5/42/40) ، عدم حدوث أي تغيير في المستوى العام للاعتمادات وتقديرات الإيرادات التي وافقت عليها الجمعية العامة في قراراتها (٢١١/٤) ألف وباء : أي ١٠٠ ٠٥٦ ٤٠٧ دولار على أساس صافي (الإجمالي ٢٠٠ ٨٠١ ٧١١ دولار) . غير أن من المقترح إجراء عمليات نقل للاعتمادات بين عدد من أبواب الميزانية . أما الاحتياجات الإضافية البالغ مجموعها ١٠٠ ٣١٣ دولار تحت الباب ٥ جيم (٣٦ ٧٠٠ دولار) والباب ١٦ (٢٤٦ ١٠٠ دولار) والباب ٣٠ (٣٠٠ ٣٠ دولار) فيقابلها تخفيض مناظر بالمقدار نفسه تحت الباب ٢٨ . وهي تمثل ، وفقاً لما قاله الأمين العام "عمليات نقل ثانوية بين أبواب النفقات" لازمة "لأسباب فنية" (A/C.5/42/40 ، الفقرة ١) .

٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن صافي النقصان المتوقع في الاحتياجات العامة البالغ قدره ٣٠٠ ٣٧٤ ١١٧ دولار (انظر الفقرة ٢ أعلاه) ناجم عن تغييرات على النحو الموجز أدناه :

.../...

٤٦٣٧ض

الزيادة/ (النقصان)

دولار

الاعتمادات	(١)
التضخم	
أسعار الصرف	
تدابير الاقتصاد	
مقررات أجهزة تقرير السيامة	
تغييرات أخرى	
المجموع الفرعي	

٨٦٨ ١٠٠
٢٩ ٤٨٢ ١٠٠
(١٥٨ ٥٦٧ ٦٠٠)
١ ١٠٠ ٦٠٠
٢ ٠٨٢ ٣٠٠
(١٢٥ ٠٢٤ ٦٠٠)

الإيرادات (ب)

التخفيضات المتوقعة تحت أبواب الإيرادات
١ و ٢ و ٣ التي تبلغ ٣٠٠ ٦٦٠ ٧ دولار
مشروحة كل على حدة في الكراسيات الداعمة
(A/C.5/42/40/Add.34 إلى 36) . والشروحات
ليست قابلة للمقارنة مباشرة بالعوامل
الرئيسية المستخدمة في توضيح التغييرات
الحادثة في إطار الاعتمادات .

(٧ ٦٦٠ ٣٠٠)
(١١٧ ٣٧٤ ٣٠٠)

المجموع الفرعي

ويرد في المرفق الاول من تقرير الامين العام (A/C.5/42/40) تحليل لكل من أبواب النفقات في الميزانية ومراكز العمل الرئيسية حسب العوامل المحددة الرئيسية . ويبين المرفق الثاني الاختلافات حسب أبواب الإنفاق وحسب أوجه الإنفاق الرئيسية . وترد في الكراسيات الداعمة (A/C.5/42/40/Add.1 إلى 16 و 18 إلى 33) معلومات إضافية لتفسير هذه التغييرات .

٧ - وتمثل الاحتياجات الإضافية المسقطة التي تعزى إلى أسعار الصرف (٢٩ ٤٨٢ ١٠٠ دولار) ومعدلات التضخم (٨٦٨ ١٠٠ دولار) مبالغ صافية ناتجة عن حالات الزيادة والنقصان اللازمة تحت مختلف أوجه الإنفاق ولمراكز العمل المختلفة . وتشمل القائمة ١ الواردة في تقرير الامين العامة مقارنة بين أسعار الصرف ومتوسط معدلات التضخم السنوية التي استخدمت في التقرير (بشأن أوجه الإنفاق التي هي خلاف تكاليف الموظفين) ، وبين الأسعار والمعدلات التي افترضت في تقرير الاداء الاول المتعلق بالميزانية البرنامجية

.../...

٤٦٣٧ض

المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ (A/C.5/41/40) . وتورد القائمة ٢ معلومات أكمل بشأن أسعار الصرف . أما القائمة ٣ فتتناول أسعار الصرف ومعدلات التضخم المطبقة على تكاليف الموظفين من الفئة الفنية وما فوقها ، نظرا لتأثيرها على الأرقام القياسية لتصوية مقر العمل . أما القائمة ٤ فتتناول تأثير معدلات التضخم على مرتبات فئة الخدمات العامة (بالعملة المحلية) .

٨ - وتقدر الاحتياجات الإضافية الناشئة عن مقررات أجهزة تقرير السياسة ب ٦٠٠ ١٠٠ دولار ، على النحو المبين بإيجاز في المرفق الثالث من مرفقات تقرير الأمين العام (A/C.5/42/40) .

٩ - والزيادة المسقطه ، في إطار التغييرات الأخرى ، بمبلغ ٢٠٨٢ ٢٠٠ دولار ، هي نتيجة صافية لاحتياجات إضافية تحت عدد من أبواب الميزانية ، تقابلها تخفيضات تجري في إطار أبواب أخرى . وهذه الاحتياجات المعدلة ملخصة في المرفق الأول بتقرير الأمين العام (A/C.5/42/40) ومشروحة في الكرامات الداعمة (A/C.5/42/40/Add.1) إلى 16 و 18 إلى 33) والتغييرات الأخرى التي من هذا القبيل تشمل اقتراح الأمين العام المتعلق بنقل الرصيد غير المنفق البالغ ٨٠٠ ٢٥٨ دولار في إطار الباب ٢٢ من الاعتماد المخصص لأعمال الصيانة الرئيسية في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى حساب التشييد الجاري (انظر A/C.5/42/40/Add.32 ، الفقرات ٢٢-٢٣ إلى ٢٣-٦ و ٢٣-١٣) . ووفقا لما يراه الأمين العام ، فإن ذلك يستهدف "تغطية تكلفة مشروع بناء مكون من وحدات ومقاوم للهزات الأرضية لتنقل إليه مكاتب اللجنة التي لحقت بها أضرار وذلك بدلا من مشروع 'إصلاح' تحت المبنى الدائري ، في إطار أعمال الصيانة الرئيسية ، لأنه أمر لم يعد عمليا ولا مستصوبا لأسباب تقنية . وسيُرحل أي رصيد غير منفق في نهاية فترة السنتين في هذا الحساب إلى فترة السنتين القادمة" (المرجع نفسه ، الفقرة ٢٣-٦) . وقد وافقت اللجنة الاستشارية بالفعل على هذا الاقتراح الذي قُدم في سياق وثيقة سابقة قدمها الأمين العام إلى اللجنة .

١٠ - وبناء على طلب اللجنة الاستشارية ، قدم ممثلو الأمين العام تحليلا حسب أوجه الانفاق للوفورات المسقطه البالغة ٦٠٠ ٥٦٧ ١٥٨ دولار الناجمة عن تدابير الاقتصاد ، كما يلي :

دولار	
٥٣ ٧٧١ ٢٠٠	المرتبات والتكاليف العامة للموظفين
٢ ٤٣٤ ٦٠٠	الخبراء الاستشاريون
	تكاليف أخرى متعلقة بالمرتبات
	(العمل الإضافي ، المساعدة المؤقتة العامة ،
٢٥ ٢٤٧ ١٠٠	المساعدة المؤقتة للاجتماعات ... الخ)
١١ ٦١٩ ٥٠٠	السفر والإعاشة
٧١٩ ٨٠٠	الخدمات التعاقدية
٣ ٢٠١ ٥٠٠	الطباعة الخارجية
٨ ٤٧٦ ٢٠٠	مصرفات التشغيل العامة
٥ ٠٤٣ ٢٠٠	اللوازم والمواد
٩ ٦٥٩ ٥٠٠	الأثاث والمعدات
٢٤ ٩٨٤ ٩٠٠	التشييد
٢ ١٤١ ٧٠٠	نفقات أخرى
١١ ٢٧٩ ٢٠٠	اقتطاعات إلزامية من مرتبات الموظفين
١٥٨ ٥٦٧ ٦٠٠	المجموع

١١ - وتلاحظ اللجنة ، في هذا الصدد ، القول التالي الذي ورد في الفقرة ٢ من تقرير الأمين العام :

"في ضوء التأثيرات المتعددة لتقلبات أسعار الصرف ، والتضخم غير المتوقع ، ومقررات أجهزة تقرير السياسة والتغييرات الأخرى ، فإنه يتعذر القيام ، دون لبس ، بتحديد أي الوفورات تعزى إلى تدابير الاقتصاد وحدها ، وأيها يعزى إلى التغييرات الأخرى . وعليه ، فإن المبالغ المبينة تحت مستويات الأبروَاب والبرامج المستقلة على أنها تعزى إلى تدابير الاقتصاد ، ينبغي أن يكون مفهومًا أنها مبالغ إرشادية وليست مؤكدة" .

١٢ - وتفهم اللجنة الاستشارية من القول المذكور أن الوفورات المسقطه تتكون ، من ناحية ، من مبالغ تعزى مباشرة وكلها إلى تدابير الاقتصاد . ومن ناحية أخرى ، فإن الوفورات المسقطه تتضمن أيضا "وفورات أخرى" ، لا يمكن التعبير عنها كميا بسهولة ، لا تشمل تماما أو كلها بتدابير الاقتصاد (كالعجز عن إنجاز البرامج أو عدم تنفيذها) . وعلى ذلك يمكن القول بأنه ينبغي لمثل هذه "الوفورات الأخرى" أن ترد إلى الدول الأعضاء . ومع ذلك فقد أشارت اللجنة إلى أنه رغم وجود احتياجات إضافية تعزى

إلى أسعار الصرف ومعدلات التضخم ومقررات أجهزة تقرير السياسة والتغييرات الأخرى ، فضلا عن الانخفاضات المسقطة في الإيرادات ، فإن الأمين العام لا يقترح أي تغيير في مستوى الاعتمادات الحالي . ومن ذلك يمكن أن يستنتج أن الأمين العام يستخدم هذه "الوفورات الأخرى" لمقابلة الاحتياجات الإضافية المذكورة أعلاه .

١٣ - وفي ضوء نمط الإنفاق الذي أسقطه الأمين العام فإن الحفاظ على المستوى العام لاعتمادات ١٩٨٦-١٩٨٧ بصورتها المعتمدة من الجمعية العامة في قرارها ٢١١/٤١ ألف سيؤدي إلى رصيد اعتمادات غير ملتزم به ، وربما إلى رصيد التزامات كبير غير معفى يظهر . وفي هذا الصدد ، أومت اللجنة الاستشارية ، في تقريرها بشأن الأمانة المالية للأمم المتحدة ، حسبما قدم شفويا ، بتعليق المواد ٣-٤ و ٤-٤ و ٢-٥ (د) من النظام المالي فيما يتعلق بفوائض الميزانية العادية التي تنشأ في نهاية فترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ . وكما ذكر في التقرير الشفوي ، فإذا ما تحسنت الحالة مستقبلا فيما يتعلق بالانصب غير المدفوعة ، يمكن للجمعية العامة في ذلك الوقت أن تبت في مسألة التصرف في المبالغ المعلقة (أو في أجزاء منها) .

١٤ - وتوصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة ، مع مراعاة ملاحظات اللجنة وتوصياتها الواردة في الفقرات ٤ و ٩ و ١٢ و ١٣ أعلاه ، بالإبقاء دون تغيير على المستوى العام للاعتمادات وتقديرات الإيرادات التي سبق اعتمادها في قراراتها ٢١١/٤١ ألف وباء ، وبالموافقة على نقل الاعتمادات بين أبواب الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ على النحو الوارد في الجدول ١ من تقرير الأمين العام (A/C.5/42/40) .

الحواشي

- (١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والأربعون ، الملحق رقم ٧ (A/42/7) .
